المبحث الخامس

الرقابة على البنوك التجارية

تُعدّ الرقابة من الوظائف الأساسية للإدارة، ومن بين الوسائل الأساسية للرقابة في مجال نشاط البنوك هو التحليل المالي حيث يمكن من خلال تحليل القوائم المالية في المصارف التجارية أن تتحقق عملية الرقابة على أنشطتها المختلفة، ويمكن أيضاً الوقوف على تقييم عام لسياسات واستراتيجيات المصارف التجارية المختلفة.

يُعد تحليل القوائم المالية خطوة أساسية للتعرف على مصادر الأموال ومجالات استخدامها، والحكم على نتائج الأعمال. ويحتاج تحليل القوائم المالية للبنوك التجارية عنايةً خاصةً، بغية تحقيق مجموعة من الأغراض منها ما يتعلّق بعملية الرقابة والبعض الآخر يتعلق بعملية التخطيط. ويتضمن التحليل المالي دراسة تفصيلية للبيانات الواردة في الكشوفات المالية ودراسة نتائج الأعمال أو الأداء المالي لتفسيره، وتحديد مكامن الضعف والقوة في السياسات المالية المتبعة من قبل المصرف. يعد التحليل بواسطة النسب من الوسائل المهمة والأساسية في دراسة المركز المالي للمصرف في ضوء ما جاء من بيانات في قوائمه المالية.

وتهتم الإدارة العليا بالتعرف على ربحية البنك في مختلف مجالات توظيف الأموال بهدف توجيه الأموال إلى المجالات الأكثر ربحية، وكذلك معرفة تكاليف الخدمات المصرفية.

كما تهتم الجهات الرقابية كالبنك المركزي بتحليل القوائم المالية للبنوك التجارية للتعرف على مدى سلامة مراكزها المالية.

وتتمثل الأهداف الأساسية للتحليل المالي في :

١- تحديد المركز المالي للمصرف .

٢- تحديد المركز الائتماني للمصرف .

٣- الحكم على مركز المصرف في الصناعة التي ينتمي إليها .

Scanned with CamScanner

ومن أهم القوائم المالية قائمة الميزانية العمومية وقائمة الدخل. ومن أهم الأساليب المتبعة في تحليل القوائم المالية للبنوك التجارية النسب المالية، وسوف نستعرض هذا الأسلوب في تحليل القوائم المالية في المصارف التجارية.

النسب المالية :

تعد النسب المالية من الوسائل الأساسية للرقابة وتقييم الأداء في منشآت الأعمال وتعد من أقدم أدوات التحليل المالي.

وتتضمّن القوائم المالية معلومات تاريخية عن المركز المالي للمنشأة المعنية، ومن أجل اتخاذ القرارات المهمّة فإنه لابد من تحليل هذه القوائم سعياً وراء الحصول على معلومات أفضل وأدق. وبوجهٍ عام فإن التحليل المالي يعني دراسة الأداء الماضي للمنشأة وتقييم ظروفها الحاضرة، ثم التنبؤ بإمكانية تحقيق أهدافها في المستقبل.

وتعنى النسب المالية بإيجاد العلاقة بين بندين في البيان المالي للمنشأة، لذلك فهي تزود الأطراف المعنية بفهم أفضل لظروف المنشأة، وبمعلومات عن السيولة، ومدى ملائمة رأس المال، والكفاءة في توظيف الموارد المالية المتاحة، وربحية البنك.

أهداف النسب المالية :

من أهم أهداف النسب المالية مايأتي :

١- توفير مؤشرات عامة لقياس درجة نمو المنشأة وبيان مواطن الخلل فيها:

تقيس النسب المالية العلاقات بين أرقام القوائم المالية وتغيرات هذه العلاقات من سنة إلى أخرى خلال فترة عمل المشروع، وهذا يساعد على تحديد مواقع الضعف والقوة في المنشأة.

٢- توفير البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات ورسم السياسات :

تعطي البيانات الختامية أرقاماً معينة لا يمكن الاعتماد عليها في تقدير قيمة المشروع بوجهٍ عام، ولذلك فإن النسب المالية تستخدم لتوفير المعلومات اللازمة لرسم السياسات واتخاذ القرارات على أساسٍ سليم.

Scanned with CamScanner

٣- إتاحة الفرصة لإجراء المفاضلة بين المشروعات المتماثلة :

تعطي النسب المالية مفهوماً موحداً للقياس إذ إنَّها توفر المقارنة التاريخية بين النسب المالية لهذه البنود على مستوى المنشأة ومقارنة هذه المتغيرات من منشأة إلى أخرى على مستوى القطاع الواحد.

٤- توفر الكفاءة والفاعلية لأجهزة الرقابة الداخلية والخارجية من خلال تأمين معلومات تمكنها من القيام بأعمالها، وذلك من خلال استخراج النسب المالية المختلفة من القوائم المالية ومقارنتها بالمعايير الثابتة.

أنواع النسب المالية :

يمكن تصنيف النسب المالية ضمن مجموعات متجانسة منها:

أولاً- نسب السيولة .

ثانياً- نسب كفاية رأس المال .

ثالثاً- نسب توظيف الموارد .

رابعاً: نسب الربحية .

خامساً : نسب هيكل الودائع .

وننوّه هنا إلى أنَّه يمكن اشتقاق مجموعات أخرى من النسب المالية تخدم كافة الأطراف المتعاملة مع منظمات الأعمال أو المنشآت، إلا أننا نكتفي بشرح النسب المذكورة أعلاه لأهميتها في التقييم واتخاذ القرارات. وسوف نستخدم ميزانية بنك الأمل في ٢٠١٠/١٢/٣١م، وكذلك قائمة الدخل عن ذلك العام كأساس لحساب جميع النسب المالية.

Scanned with CamScanner

جدول رقم (١٣)

قائمة المركز المالي لبنك الأمل في ٢٠١٠/١٢/٣١

(آلاف الليرات)

الأصول	الخصوم وحقوق الملكية
نقدية ٦٠٠٠	ودائع جارية ٦٢٠٠٠
أرصدة لدى البنك المركزي ٣٤٠٠٠	ودائع توفير ٤٩٠٠٠
سندات حكومية ٦٠٠٠	ودائع لأجل ٣٦٠٠٠
سندات غير حكومية ٥٤٠٠	خصوم أخرى ١٠٠٠
أسهم عادية ١٠٠٠	رأس المال ٩٠٠٠
قرض ٨٤٦٠٠	احتياطيات وأرباح ٥٠٠٠
أصول أخرى ١٠٠٠	
مجموع الأصول ١٦٢٠٠٠	مجموع الخصوم وحقوق الملكية ١٦٢٠٠٠

الجدول رقم (١٤)

قائمة دخل بنك الأمل عن عام ٢٠١٠م

فوائد القروض ١٢٠٠٠
فوائد السندات الحكومية ٤٠٠ فوائد السندات غير الحكومية ٤٠٠
فوائد مستحقة على بنوك أخرى ١٢٠٠
توزيعات على الأسهم العادية ٢٤٠
إيرادات أخرى ١٦٠
مجموع إيرادات العمليات ١٤٤٠٠
فوائد على الودائع ٣٦٠٠
مصروفات إدارية ١٦٠٠
مصروفات أخرى ١٤٠٠
مجموع مصروفات العمليات ٦٦٠
صافي ربح العمليات ٧٨٠٠
ضرائب (٥٠%) ٣٩٠٠
صافي الدخل بعد الضريبة ٣٩٠٠

Scanned with CamScanner

أولاً – نسب السيولة :

تُعد المعلومات التي تقدمها نسب السيولة من الأمور الحيوية والمهمّة للبنوك التجارية ، وتشكل الودائع على اختلاف أنواعها البند الأساسي في موارد المصارف التجارية لذلك تتركز معظم سياسات واستراتيجيات البنوك في الحصول على الودائع من الغير، والقيام باستثمارها وتحقيق الأرباح من وراء ذلك. وطالما أنَّ الأموال هي أموال مودعين يحق لهم سحبها في أي وقت ، فإنه يجب على إدارة البنك أن تتوخى الحذر في قراراتها الاستثمارية حتى لا يتعرض البنك لعسر مالي يفشل بسببه في تلبية سحوبات العملاء مما قد يعرضه للإفلاس .

وتقيس نسب السيولة مدى مقدرة البنك التجاري على مواجهة التزاماته القصيرة الأجل مما يتوافر لديه من نقدية أو أصول أخرى شبه نقدية يمكن تحويلها إلى نقدية بسرعة . (هندي، ٢٠٠٦م ، ص ١٧٣)

تعد الودائع بوجهٍ عام من أهم الالتزامات قصيرة الأجل، أما الأصول السريعة التحويل إلى نقدية فمن أبرزها الودائع لدى البنوك الأخرى، وفائض الاحتياطي الإلزامي لدى البنك المركزي، والاحتياطي الثانوي المتمثل في أوراق قصيرة الأجل يمكن تحويلها إلى نقدية فوراً ودون خسائر.

ومن أهم نسب السيولة :

١- نسبة الاحتياطي القانوني:

ينبغي على جميع البنوك التجارية العاملة في أية دولة أن تحتفظ لدى البنك المركزي برصيد دائن بدون فائدة يطلق عليه الاحتياطي القانوني، ويتمثل هذا الرصيد في نسبةٍ معيَّنةٍ من الودائع، وتحسب هذه النسبة كما يأتي:

نسبة الاحتياطي القانوني =الأرصدة لدى البنك المركزي / شيكات و حوالات مستحقة الدفع +المستحق للبنوك الأخرى + الودائع بكافة أنواعها

Scanned with CamScanner

وبتطبيق هذه النسبة على القوائم المالية لبنك الأمل نجد :

نسبة الاحتياطي القانوني = ٣٤٠٠٠ ÷ ١٤٧٠٠٠

=٢٣.١%

فإذا افترضنا أن نسبة الاحتياطي القانوني المفروضة على بنك الأمل ٢٥%، فهذا يعني أن بنك الأمل لا يحتفظ بالنسبة المطلوبة، وبالتالي عليه زيادة رصيده الدائن لدى البنك المركزي حتى تصل النسبة إلى ٢٥%، فحجم الاحتياطي القانوني يجب أن يكون في ذلك التاريخ ٣٦٧٥٠ ألف ليرة أي إنَّ هناك عجز في الاحتياطي القانوني قدره ٢٧٥٠ ألف ليرة .

٢- نسبة السيولة القانونية :

تقيس هذه النسبة أيضاً مدى قدرة البنك التجاري على الوفاء بالتزاماته القصيرة الأجل، وتحسب بقسمة الأصول النقدية والأصول شبه النقدية التي يمكن تحويلها إلى نقدية بدون خسائر على حجم ودائع البنك.

وتحسب هذه النسبة كمايأتي :

نسبة السيولة القانونية = أرصدة نقدية +أصول شبه نقدية /حجم الودائع في البنك +شيكات وحوالات مستحقة الدفع +المستحق للبنوك الأخرى.

ويتألف بسط المعادلة من الأرصدة النقدية أو الأصول شبه النقدية كأذونات الخزانة الحكومية التي يمكن تحويلها إلى نقدية بسرعة ودون خسارة ، وكذلك بعض الأوراق المالية الحكومية المضمونة من قبل الحكومة، بالإضافة إلى الأوراق التجارية المخصومة والمستحقة الدفع خلال فترة لا تزيد عن ثلاثة أشهر، وكذلك الذهب الموجود لدى البنك التجاري. (هندي ، المرجع السابق ، ص ١٧٧)

وبتطبيق هذه النسبة على القوائم المالية لبنك الأمل نجد:

نسبة السيولة القانونية = ٦٠٠٠+٣٤٠٠٠+٢٤٠٠٠+٦٠٠٠/ ١٤٧٠٠٠ =٤٧.٦%

Scanned with CamScanner

وكي تتم الاستفادة من هذه النسبة يجب أن تقارن بالنسبة التي يحددها البنك المركزي خلال فترة الدراسة ، فإذا كانت نسبة السيولة التي يحددها البنك المركزي هي ٤٠%، فإن هذا يعني أن البنك يحتفظ بأصول تزيد عما يتطلبه البنك المركزي.

ويمكن تحديد حجم السيولة المطلوبة كما يأتي :

حجم السيولة القانونية: حجم الودائع × معدل السيولة الذي يحدده البنك المركزي .

حجم السيولة القانونية = ١٤٧٠٠٠×٤٠%

=٥٨٨٠٠

ومن المفترض أن يقوم البنك باستخدام جزء من ذلك الفائض في سداد العجز في الاحتياطي القانوني، والذي يبلغ ٢٧٥٠ ألف ليرة، أما باقي الأموال الفائضة فيمكن للبنك أن يوجهها إلى أوجه استثمارية مختلفة العوائد والمخاطر.

نسبة النقدية:

تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته من النقدية المتوفرة لديه في الخزينة. ويتم حساب هذه النسبة كما يأتي :

نسبة النقدية = النقدية / شيكات و حوالات مستحقة الدفع +مستحقات للبنوك الأخرى + الودائع بأنواعها .

وبتطبيق هذه النسبة على بيانات بنك الأمل :

نسبة النقدية = ٦٠٠٠/١٤٧٠٠٠

= ٤.٠٨%

ويعتقد الكثير من علماء المالية أنه يمكن إضافة بعض البنود إلى بسط المعادلة ، مثل الأرصدة لدى البنوك الأخرى ، بالإضافة إلى الجزء من الرصيد الدائن لدى البنك المركزي

Scanned with CamScanner

والذي يزيد عن متطلبات نسبة الاحتياطي القانوني ، كما أنه يجوز خصم مقدار العجز في هذا الاحتياطي.

ووفقاً لذلك نجد أن نسبة النقدية = النقدية + أرصدة لدى البنوك الأخرى + الفائض (العجز) في الاحتياطي القانوني / شيكات و حوالات مستحقة الدفع + المستحق للبنوك الأخرى + الودائع بأنواعها كافة .

وبتطبيق هذه النسبة على بنك الأمل :

نسبة النقدية= ٦٠٠٠+ ٢٤٠٠٠ – ٢٧٥٠ / ١٤٧٠٠٠ = ١٨.٥%

ثانياً – نسب كفاية رأس المال :

تنبع أهمية هذه النسب من المعلومات التي تزودنا بها عن رأس المال، حيث يعد رأس المال عنصر حماية للمودعين. فإذا انخفضت القيمة السوقية لبعض الأوراق المالية أو تخلف بعض العملاء عن تسديد كل قروضهم أو جزء منها فقد ينتهي الأمر بضياع رأس المال. وإذا زادت الخسائر عن ذلك فإنها ستمتد لتطال أموال المودعين.

لذلك يؤدي رأس المال دوراً مهمًّاً في تحقيق الأمان للمودعين. وأهمية هذا الدور الذي يلعبه رأس المال بسبب أن البنوك التجارية هي المنشآت المالية التي تعتمد اعتماداً كبيراً في مواردها المالية على أموال الغير، لذلك فهي الأكثر تعرُّضاً لمخاطر الرفع المالي.

ومن أهم النسب المالية التي تقيس مدى كفاية رأس المال:

١- نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الأصول :

تبين هذه النسبة مدى اعتماد البنك التجاري على رأس المال والاحتياطيات والأرباح المحتجزة الموجودة لديه في تمويل أصوله، أي تشير إلى نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، وبتطبيق هذه النسبة على بنك الأمل نجدها:

Scanned with CamScanner

حقوق الملكية إلى مجموع الأصول = ٩٠٠٠+٥٠٠٠/١٦٢٠٠٠

= ٨.٦%

وتعني هذه النتيجة أن البنك قام بتمويل ٨.٦% من مجموع الأصول من أموال المساهمين، أما باقي الاستثمار في الأصول فقد تم تمويله من أموال الغير ومن أهمها أموال المودعين.

وبالرغم من أن زيادة هذه النسبة تعني تحقيق ثقة وحماية أكبر للمودعين، إلا أن البعض قد وجه إليها العديد من الانتقادات منها:

- تعارض هذه النسبة مع مصالح المساهمين، لأنها تؤدي إلى إحداث انخفاض في معدل العائد على حقوق الملكية .
- لا تكفي هذه النسبة للحكم على مدى كفاية رأس المال، إذ إنَّ تساوي نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الأصول في بنكين لا يعني أنَّ مودعي هذين البنكين يتعرضون للدرجة نفسها من المخاطر.

٢- نسبة الأصول الخطرة :

تتمثل الأصول الخطرة في الأصول كافة مطروحاً منها الأرصدة النقدية وشبه النقدية، وكذلك الأوراق المالية الحكومية. أي إنَّ الأصول الخطرة هي تلك الأصول التي قد يتعرض البنك من خلال بيعها إلى خسائر رأسمالية كالأسهم والسندات غير الحكومية.

وتقيس هذه النسبة مدى الحماية التي تقدمها حقوق الملكية لمواجهة الخسائر الرأسمالية التي قد يتعرض لها البنك من جراء انخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية التي يتعامل فيها أو إذا ما تخلف بعض زبائنه أو عملائه عن تسديد بعض قروضه أو جزءٍ منها.

ويختلف الحجم الملائم لرأس المال من مصرفٍ لآخر حسب محفظة الأصول التي يستثمر فيها البنك التجاري موارده المالية، فالبنك الذي تضم محفظته المالية على نسبة كبيرة من الأصول التي تتسم بانخفاض مخاطرها كالأوراق المالية الحكومية، يمكنه ممارسة أعماله

Scanned with CamScanner

برأس مال أقل من بنك آخر مماثل إلا أن محفظته تحتوي على نسبة أقل من تلك الأصول. (هندي ، مرجع سابق ، ص ١٨١)

وتحسب نسبة الأصول الخطرة كما يأتي :

نسبة الأصول الخطرة = حقوق الملكية / الأصول الخطرة

أما الأصول الخطرة في بنك الأمل فتتمثل في العناصر الآتية:

٥٤٠٠ سندات غير حكومية

١٠٠٠ أسهم عادية

٨٤٦٠٠ قروض

٩١٠٠٠ مجموع الأصول الخطرة

وبتطبيق هذه النسبة على بنك الأمل نجدها :

نسبة الأصول الخطرة = ٩٠٠٠ +٥٠٠٠/ ٩١٠٠

= ١٥.٤%

تعني هذه النسبة أن١٥.٤% من قيمة الأصول الخطرة ممولة عن طريق المساهمين، وهو ما يمثل الحد الأقصى لنسبة الخسائر الرأسمالية التي يمكن للبنك التجاري أن يستوعبها. أما إذا زادت النسبة عن ذلك فسوف تتعرض أموال المودعين للضياع.

ومن الملاحظ أن الأصول غير الخطرة لا تقتصر فقط على الأرصدة النقدية وشبه النقدية والأوراق المالية الحكومية، حيث توجد أصول أخرى غير خطرة كالقروض المضمونة من قبل الحكومة، بالإضافة إلى قرض فائض الاحتياطي القانوني الذي تقدمه البنوك التجارية لبعضها بعضاً من خلال البنك المركزي .

Scanned with CamScanner